المحاضرة الثالثة

الأنظمة النقدية

من أجل الدقة في التوصيف يجب التمييز بين **الأنظمة النقدية المعدنية** التي تعتمد المعدنين الثمينين الذهب والفضة كليهما أو أحدهما أساساً نقدياً، وبين **الأنظمة النقدية الورقية** . التي لم تقطع حبل العلاقة مع المعدنين الثمينين وعلى الخصوص مع الذهب . القائمة على إصدار النقود الورقية وإعطائها قدرات شرائية مختلفة بصرف النظر عن قيمة الورق المصنوعة منه وتكاليف طباعتها.

تعريف النظام النقدي:

هو مجموعة القواعد و الاجراءات التي تضبط اصدار أو سحب النقود من التداولو يتميز بأنه نظام اقتصادي تابع للدولة، نظام تاريخي يتطور على حسب نظام الدولة، و هو نظام قانوني يتبع القاعدة النقدية أو قاعدة القيم التي تكون نتيجة تدخل المؤسسة النقدية كبنك الجزائر مثلا.

الغاية منه المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود في الداخل و الخارج.

أنواع النظم النقدية:

سادت الأنظمة النقدية المعدنية بأشكالها المختلفة حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وفي النصف الأول من القرن العشرين وعلى الأخص بعد الحرب العالمية الأولى سادت أنظمة النقد الورقي مع وجود علاقة ارتباط بين النقد الورقي وتغطيته المعدنية في مدة ما بين الحربين العالميتين.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد عُقد مؤتمر بريتون وودز وتقرر فيه اعتماد نظام نقد دولي تم بموجبه ربط عملات جميع دول العالم بمكافئ من الذهب والدولار الأمريكي على نحو متوازٍ، ولكن بعد عام 1971 وقرار الرئيس الأمريكي وقف استبدال الذهب بالدولارات الأمريكية لمن يرغب بذلك، تكرست أنظمة النقد الورقي وأصبح للعملات الورقية شخصيتها المستقلة التي تعتمد على الطاقة الإنتاجية والقدرة الاقتصادية للبلد المعني.

في الوقت الحالي وخاصة بعد أن قررت الولايات المتحدة الأمريكية في 15 آب/أغسطس 1971 إلغاء استبدال الذهب بالدولار لم يعد للنقود الورقية أو الخطية في العالم صلة كبيرة بالذهب؛ بل أصبحت النقود الوطنية (الدينار،اليورو، الين، الدولار، الليرة...) مرتبطة بالقوة الاقتصادية للدول المصدرة لهذه

النقود وبوضع موازينها التجارية وموازين المدفوعات فيها. من هنا يمكن فهم تقلبات أسعار صرف هذه العملات فيما بينها بعد تعويمها[تعويم العملة] وإنهاء ربطها بالذهب والدولار كما كان الأمر في ظل نظام النقد الدولي الذي اتُفق عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية وكان يرعى تطبيقه صندوق النقد الدولي.

أنظمة النقد المعدني:

أ- **نظام المعدنين:** قاعدته الذهب و الفضة, يتميز بوجود قاعدة قانونية ثابتة بين الذهب و الفضة.

وحدة واحدة من النقود = واحد غرام ذهب = خمس غرام فضة

قبل الحرب العالمية الأولى (1914- 1918) كانت كل دول العالم تعتمد أحد الأنظمة النقدية المعدنية الثلاثة. وكانت الدول تسك نقودها من أحد المعدنين الثمينين: الذهب والفضة. وكانت الأنظمة المعدنية ثلاثة هي: نظام المعدن الذهبي وفيه تعرّف وحدة النقد بقطعة من الذهب ذات وزن وعيار محددين. ونظام المعدن الفضي وفيه تعرّف وحدة النقد بقطعة من الفضة من عيار ووزن محددين أيضاً. أما النظام المعدني الثالث و هو الأشهر فكان **نظام المعدنين** . هو على شكلين:

الشكل الأول نظام المعدنين وفيه تكون العلاقة بين قيمة المعدنين مثبتة بالقانون ويمتاز كلا المعدنين بخاصتي النقد الأساسيتين: حرية سك السبائك نقوداً، أو ما تسمى بحرية الضرب ؛ أي إنه يحق للمدين وفاء دينه بالغاً ما بلغ بأحد النقدين الذهبي والفضي. وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقة ثابتة بين المعدنين الثمينين قانوناً كانت قيمتاهما في السوق التجارية تتحددان حسب سعر كل من المعدنين في السوق. وهذا ما خلق الأرضية لظهور ما سُمِّي بالمقولة الشهيرة ل غريشام الذي يقول: إن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول.

والشكل الثاني: هو نظام الأساسين المعدنيين المتوازيين، في هذا النظام عُدَّ كل من الذهب والفضة أساساً نقدياً يمتاز كل منهما بخاصتي النقد الأساسيتين. وكان يتم تداول الوحدات النقدية من المعدنين بقيمتها في السوق التجارية حسب وزنها وعيارها؛ أي لم تنشأ بين المعدنين علاقة ثابتة بالقانون.

ب – **نظام المعدن الواحد:** يرتكز على نظام المعدن الواحد النفيس و هو الذهب.

قيمة وحدة النقد تتحدد بما تساويه بوزن معين من الذهب (قاعدة ثابتة)

هناك بعض الدول القليلة من استعملت قاعدة الفضة و ليست قاعدة الذهب ، و حتى تضمن الدول أو البنك المركزي تحويل ما يملك من نقود الى ذهب أو العكس يجب أن يحافظ على على كمية من الذهب و كمية من النقود. تطورت أشكاله من:

- قاعدة المسكوكات ، ما بين 1816 حتى 1914 ، قيمة الوحدة الواحدة ما تحويه من ذهب.
- قاعدة السبائك ، بعد الحرب العالمية الاولى ، القطع النقدية أصبحت في شكل سبائك .
- قاعدة الصرف بالذهب ، تحويل عملة الى عملة أخرى عن طريق حيازة الذهي أي بطريقة غير مباشرة.

في المدة بين الحربين العالميتين وبسبب عجز الحكومات المتحاربة عن تمويل الحرب العالمية الأولى بالنقود المعدنية سمحت هذه الحكومات لمصارف الإصدار بتجاوز التغطية وفرضت التداول الإجباري بالنقد الورقي.

ج –نظام النقد الورقي الاالزامي

في ظل الأنظمة النقدية المعدنية كان النقد الورقي يجري في التداول بصفته التمثيلية للنقد الأساسي المعرَّف بقطعة نقدية من أحد المعدنين الثمينين الذهب أو الفضة من وزن وعيار محددين. كما أن مصارف الإصدار كانت تلتزم استبدال أحد المعدنين الثمينين بالنقد الورقي لحامله عندما يريد ذلك. في الحرب العالمية الأولى اضطرت الحكومات المتحاربة إلى فرض التداول الإجباري وتحرير مصارف الإصدار من استبدال العملات الورقية، ولكنها لم تلغِ ارتباط النقد الورقي بالذهب.

بعد نهاية الحرب حاولت الدول العودة إلى نظام المعدنين وأجرت عليهما بعض الإصلاحات ولكنها قيّدت استبدال الذهب بالنقود الورقية من دون إلغائه.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وما ألحقته من دمار باقتصادات الدول المتحاربة، كما توسعت المبادلات التجارية الداخلية والدولية، فلم تعد كميات الذهب والفضة كافية لتغطية حجم المبادلات التجارية مما اضطرت الدول الكبرى إلى عقد مؤتمر «بريتون وودز» في الولايات المتحدة الأمريكية.

أقرت اتفاقيات بريتون وودز إعادة تنظيم الاقتصاد الدولي على نحو يجنّب العالم ويلات حرب مدمرة جديدة. وتم الاتفاق في بريتون وودز على إقامة ثلاث منظمات اقتصادية دولية: المصرف الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (المعروف باسم البنك الدولي) ، و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة الدولية التي استعيض عنها لفترة بالغات (GATT الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة)، لتصبح حالياً منظمة التجارة العالميةWTO.

تولى صندوق النقد الدولي الإشراف على استقرار أسعار صرف العملات الوطنية فيما بينها من أجل تيسير معاملات التجارة الدولية، والتزمت الدول الأعضاء في الصندوق تحديد أسعار عملاتها بمكافئ من الذهب والدولار، كما التزمت الولايات المتحدة استبدال الذهب بالدولارات الأمريكية . وهذا يعني أن نظام النقد الدولي . بالرغم من إقرار تداول النقد الورقي . أبقى على قاعدة الذهب وربط كل العملات بمكافئ محدد من الذهب تقرره الحكومة المعنية وتبلغه إلى إدارة الصندوق التي تعممه على كل الدول الأعضاء. وهكذا استمر نظام الأساس الذهبي معمولاً به على نحو معدل.

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية باستبدال الذهب بدولاراتها للراغبين في الداخل والخارج، ومن ثم بعد أن تقلصت موجوداتها من الذهب قصرت الاستبدال على دولارات المصارف المركزية في دول العالم. وفي عام 1971 قرر الرئيس الأمريكي وقف استبدال الذهب بالدولار مخالفاً بذلك اتفاقيات بريتون وودز ونظام صندوق النقد الدولي.

مع قرار الرئيس الأمريكي انتهى عملياً نظام الأساس الذهبي ودخل العالم مرحلة **الأنظمة النقدية الورقية الحقيقية**. وقد أجاز نظام صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء الأخذ **بأحد النظامين:**

1. نظام النقد الورقي القابل للتحويل: في الدول التي تجعل هدف سياستها النقدية تفعيل نظام حرية المدفوعات الأجنبية من دون أي قيود. وعلى هذه الدول التزام شرط الحصول على موافقة الصندوق على كل خروج على هذه القاعدة. تلتزم الدولة التي تأخذ بنظام النقد الورقي القابل للتحويل إبدال عملتها بالذهب أو بالدولار الأمريكي القابل للإبدال بالذهب. ولكن بعد قرار الولايات المتحدة الأمريكية وقف استبدال دولاراتها بالذهب لم يبقَ من هذا النظام سوى حرية المدفوعات الخارجية من دون قيود وعلى أساس سعر الصرف الفعلي للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

2. نظام النقد الورقي غير القابل للتحويل: يحق للدولة التي تأخذ بهذا النظام فرض قيود على المدفوعات الخارجية العادية. وعملات هذه الدول غير خاضعة للإبدال ومن ثمّ لا تدخل في التداول الدولي. وتبقى قانوناً متداولة في المعاملات داخل الوطن وإن كان بالإمكان التعامل بها خارج الحدود الوطنية إذا قبلها غير المواطنين ولكن من دون إلزام قانوني.

وفي الواقع، على الرغم من أن أنظمة النقد الأساسي مازالت تنص على تحديد قيمة وحدة النقد بمكافئ من الذهب أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل فإن أسعار صرف العملات الوطنية تنقلب من مدة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية للدول المعنية وأوضاع موازينها التجارية وموازين مدفوعاتها،

حتى ليمكن التأكيد أن كل العملات في العالم معوَّمة وتختلف أسعار صرفها الفعلية عن الاسمية ولو أنها مرتبطة نظرياً بالذهب أو بالعملات الأجنبية الأخرى.

النظام النقدي الدولي:

تعريفه: يمثل النظام النقدي الدولي مجموعة القواعد والإجراءات المتفق عليها دولياً من أجل تحديد العلاقات النقدية بين الدول وكيفية تقييم سعر صرف العملات تجاه بعضها البعض بالإضافة إلى تحديد أنواع النقود التي تُقبل بين الدول كوسيط للتبادل ومقياس لقيم السلع والخدمات المتبادلة.

تطور النظام النقدي الدولي: إن الحاجة إلى وجود نظام نقدي دولي بدأت مع اتساع المبادلات والعلاقات الاقتصادية الدولية ومع التعدد الواسع للعملات وما ظهر من تقلبات في أسعار صرفها. فوجود هذا النظام يعد شرطا ضروريا لتمكين التجارة الدولية من النمو بشكل يحقق مصالح الدول المختلفة.

إن "النظام النقدي الدولي الجيد" هو ذلك النظام الذي يعمل على زيادة تدفق التجارة الدولية والاستثمارات ويعمل على توزيع منافع التجارة بين الدول بعدالة.

و يقيم النظام النقدي الدولي الجيد بثلاث خصائص :السيولة، التصحيح أي الطريقة والسرعة التي يتم بواسطتها تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، و الثقة ,

ولقد مر النظام النقدي الدولي بعدة مراحل وذلك يتماشى مع تطور شكل النقود كوسيلة للتبادل وتنظيم المعاملات التجارية و المراحل هي: نظام النقد الدولي في ظل قاعدة الذهب (Standard Gold) و نظام النقد الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز (woods Bretton) و نظام النقد الدولي بعد انهيار اتفاقية بريتن وودز,

لفهم هذه المراحل سنلخصها كالتالي:

مراحل تطوره:

ما بين الحربين: تخلت الدول عن قاعدة الذهب (أي نظام المعدنين و نظام المعدن الواحد) و اتبعت نظام النقد الورقي.

بعد الحرب العالمية الأولى و بسبب الحرب طالبت الدول الصناعية في مؤتمر جنوة في 1922 بالعودة الى نظام المعدن الواحد و لكن تم رفض ذلك فخرجت بريطانيا من قاعدة الذهب في 1931,

بعد الحرب العالمية الثانية: عقدت الدول الأعضاء مؤتمر "بيرتون وودز" للخروج الى نظام نقدي جديد.

ما بعد الحرب العالمية الثانية: بعد انعقاد مؤتمر "بيرتون وودز" في 1944 تم تثبيت سعر الصرف الامريكي مقابل الذهب .

أسباب فشل نظام بريتن وودز : أن هذا النظام عانى من مشكل رئيسي هو ارتكازه على عملة واحدة وهي الدولار وهذا يعني أن استقرار النظام ككل متوقف على استقرار الدولار فحدوث أي هزة فيه سوف تنعكس على النظام ككل، كذلك التضخم السريع الذي أثر خاصة خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية .,و خلال الخمسينات و الستينات من القرن الماضي مع اقبال الامريكيين على الطلب على الذهب و عدم ثقتهم في الدولار فتم توقيف تحويل الدولار الى ذهب في 1971 في خطة نيكسون لإنقاذ الدولار,

ما بعد "بيرتون وودز": اتفاقية جامايكا التي اقيمت بعاصمة جامايكا" كنغستون"

تعتبر اتفاقية جامايكا من المحاولات الجدية لوضع قواعد خاصة لنظام التعويم من أجل تجنب الفوضى في أسعار الصرف أي الاعتراف بنظام التعويم المدار لسعر صرف العملات ، دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 1978، نصت اتفاقية جامايكا **" كنغستون"** على أن تتعهد كل دولة من الدول الأعضاء بأن تتعاون مع صندوق النقد الدولي ومع الدول الأعضاء لوضع نظام مستقر لسعر الصرف .لكل دولة حرية اختيار نظام سعر الصرف الأجنبي الذي يناسبها بشرط عدم الاضرار بشركائها في الاقتصاد العالمي. أي ألا تتلاعب بأسعار الصرف بهدف تحقيق مكاسب على حساب الدول الأخرى.

لكن آثار تطبيق نظام التعويم بقيت تلقي بظلالها على سعر صرف عملات الدول النامية و من بينها عملة الدينار الجزائري التي شهدت اضطرابات كبيرة في سنوات الثمانينات، لذلك وجدت نفسها أمام حاجة ماسة لإعادة النظر في نظام صرفها الأجنبي فواجهت ثلاثة خيارات: الابقاء على ربط عملتها الوطنية بعملة واحدة للتدخل، حيث عملت حوالي % 87 من الدول النامية بهذا النوع من نظام الصرف.، ربط عملات الدول النامية بسلة من العملات لتتلاءم وطبيعة و وجهة تجارتها الخارجية ، ربط عملات الدول النامية بسلة عملات حقوق السحب الخاصة ,